

مصر: يجب الإفراج الفوري عن المحامية ماهينور المصري وبقية المعتقلين تعسفياً

24 سبتمبر 2019

طلبت اللجنة الدولية لحقوقيين اليوم بالإفراج الفوري عن المحامية ماهينور المصري ومئات المتظاهرين سلمياً، والذين تم القبض عليهم تعسفياً من قبل السلطات المصرية في سياق الاحتجاجات الأخيرة ضد فساد الحكومة والرئيس عبد الفتاح السيسي.

في يوم 22 سبتمبر 2019، تم القبض على ماهينور المصري من قبل رجال شرطة بملابس مدنية خارج مقر نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة، بعد تمثيلها قانونياً لمعتقلين أثناء التحقيق. وفي اليوم التالي، تم إحضارها أمام نيابة أمن الدولة العليا ذاتها بتهم غير معروفة.

تم اعتقال الأشخاص الذين قامت ماهينور بتمثيلهم قانونياً خلال الاحتجاجات الأخيرة ضد الرئيس السيسي، والتي انطلقت في يوم 20 سبتمبر 2019 عندما خرج مئات المصريين إلى شوارع القاهرة، الإسكندرية، دمياط، المحلة الكبرى والسويس من بين مدن أخرى. وقامت الشرطة بالرد على هذه المظاهرات عن طريق إطلاق الغاز المسيل للدموع واعتقال المئات. وتشير وسائل الإعلام إلى أنه تم اعتقال حوالي 500 شخص، معظمهم أو جميعهم بشكل تعسفي، منذ بدء الاحتجاجات. إلى أن توثيق المنظمات غير الحكومية المحلية يشير إلى أن العدد يصل إلى 800 شخص، وأنه قد تم اعتقالهم بتهم تتعلق بالانضمام إلى "جماعة إرهابية" و"نشر وإذاعة أخبار كاذبة بغرض تكدير السلم العام وبث الفتنة".

"يتعين على السلطات المصرية إسقاط التهم الموجهة إلى ماهينور المصري، والإفراج الفوري عنها، والتوقف حالاً عن الاضطهاد والترهيب والتدخل في عمل المحامين الذين يدافعون عن حقوق الآخرين". علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقيين.

تم اتهام ماهينور المصري في عام 2013 ومرة أخرى في عام 2015 نتيجة المشاركة في احتجاجات سلمية، حيث حكم عليها في كلا المرتين بعقوبة السجن لمدة عام.

وبشكل الاعتقال الأخير لماهينور المصري عقوبة فعلية تنتهك حقها في الحرية بموجب المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن دور المحامين. كما أنه ينتهك حق موكلها في التمثيل القانوني بموجب المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

قامت اللجنة الدولية لحقوقيين مسبقاً بتقديم تقرير إلى الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان بشأن الاعتقالات والاحتجازات التعسفية والحبس التعسفي قبل المحاكمة التي تتم بشكل ممنهج في مصر، وقامت كذلك بتوثيق استخدام النظام القضائي المصري كأداة قمعية لتقييد الحق في حرية التعبير ونشاطات حقوق الإنسان.

"الاستخدام الممنهج للاعتقال والاحتجاز التعسفيين من جانب سلطات الدولة هو أحد الأسباب التي دفعت المصريين إلى الخروج إلى الشارع للاحتجاج"، علق بنعربية. "رد السلطات المصرية يعتبر دليلاً إضافياً على الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي يواجهها المصريون في ظل النظام الحالي".

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقيين،

هاتف: + 41-22-979-3817

بريد الكتروني: [said.benarbia\(a\)icj.org](mailto:said.benarbia(a)icj.org)